قيل له: الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير، واختلاف تضاد»، وهذان هما ما أشرنا إليهما بالاختلاف فقط، والاختلاف الذي يتناقض فيه المعنيان.

وقد فصلنا القول في ما يختص بعلم الدلالة، باعتباره مجال بحثنا، ولا ينبغي أن نغفل غنى هذا الفصل بالمسائل التي تبحث في مجال دراسة اللهجات العربية الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على علم الأصوات العربية[1].

وفي «باب ما ادعى على القرآن من اللحن»[2] تداخلت التطبيقات اللغوية مع الدلالة والأصوات، لتجيب عن المسائل المختلفة التي أثيرت حول سلامة النص من جهة مطابقته لسنن العرب في كلامهم.

وتنوعت بعد ذلك مادة فصول الكتاب، ولم تتجه اتجاهًا ثابتًا محدداً من حيث المنهج، وامتلأت فصول مثل «القول في المجاز»[3] و«القول في الاستعارة»[4] و«القول في الحذف والاختصار»[5] و«القول في الكناية والتعريض»[6] بمسائل صغرى، نويات لبحوث وسعت وعمقت ببحث العلماء بعد ذلك في المعاني والبيان.

وكما بيَّنا في النموذج الصغير الذي عرضناه آنفًا، فقد مثل الإشكال اللغوي جانبًا كبيراً من بحث المشكل، وخاصةً فيما يتعلق بالمعنى، وقارئ «باب التناقض والاختلاف»[7] يرى مصداق ذلك جليا، كما يرى في الخلاف حول آيات مثل قول الله تعالى ﴿**لاتختصموا لديَّ وقد قدَّمت إليكم بالوعيد**﴾[8] وقوله تعالى ﴿**ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون**﴾[9] فمآل الإشكال هنا، إلى ملاحظة الفرق بين دلالة (تختصمون) في كل من الموضعين، وما يمليه سياق كل من اللفظين من اختلاف في فهم الدلالة.

وكذلك الحال في الخلاف حول قول الله تعالى: ﴿**وأقبل بعضهم على بعضٍ يتساءلون**﴾[10] وقوله ﴿**فلا أنساب بينهم يومئذٍ ولا يتساءلون**﴾[11].

---

(١) انظر مثلاً صفحات، ٣٩ـ٥١ من الكتاب.
(٢) المصدر نفسه، ص٥.
(٣) المصدر نفسه ص٣٠١.
(٤) المصدر نفسه، ص١٣٥.
(٥) المصدر نفسه، ص١٢٠.
(٦) المصدر نفسه، ص٢٥٦.
(٧) المصدر نفسه، ص٦٥.
(٨) ق: ٢٨.
(٩) الزمر: ٣١.
(١٠) الطور: ٢٥.
(١١) الصافات: ٢٧.